

إعداد المهندس/ أحمد الحائلي

دراسات نقدية 1

التكليف التاسع



دراسات نقدية 1

التكليف التاسع

(نقد ورقة بحثية من حيث النتائج والتوصيات)

تكليف

09

الحماية المعلوماتية للمحاكمة عن بعد



سيتم في هذا التكليف نقد ورقة بحثية من حيث النتائج والتوصيات

تكليف

09

أولاً: نقد نتائج الدراسة

- (1) وضوح النتائج وصياغتها
- جاءت نتائج الدراسة بصياغة عامة وتقريرية، إذ أكدت على:
- ضرورة وجود نظام قضائي محكم في ظل التحول الرقمي.
 - أهمية الحماية المعلوماتية للمحاكمة عن بعد في الأردن ومصر.
- إلا أن النتائج لم تُصغ في نقاط تحليلية محددة تُبين ما تم التوصل إليه بدقة، بل عُرضت على شكل خلاصات عامة دون تفصيل إجرائي أو قانوني واضح

تكليف

09

أولاً: نقد نتائج الدراسة

(2) ارتباط النتائج بأهداف وأسئلة الدراسة

رغم أن الدراسة حددت أهدافاً وأسئلة واضحة (أسس الحماية، مفهوم أمن المعلومات، صور الاعتداء، الإطار التشريعي، المواجهة التشريعية)، فإن النتائج لم تُربط صراحة بكل هدف أو سؤال على حدة. فلم تُبين مثلاً: كيف أجابت النتائج تحديداً عن كل سؤال، أو أي هدف تحقق بصورة مباشرة، مما أضعف الاتساق المنهجي بين أجزاء البحث.

تكليف

09

أولاً: نقد نتائج الدراسة

(3) الأساس الذي بُنيت عليه النتائج

- اعتمدت النتائج على التحليل الوصفي للنصوص القانونية والأدبيات دون الاستناد إلى:
- بيانات تطبيقية
 - أمثلة قضائية موثقة
 - أو مقارنة منهجية بين التشريعين الأردني والمصري من حيث الأثر العملي.
- وعليه، جاءت النتائج وصفية نظرية أكثر من كونها استنتاجات تحليلية مدعومة بأدلة تطبيقية.

تكليف

09

أولاً: نقد نتائج الدراسة

(4) الإضافة العلمية للنتائج

لم تُبرز النتائج إضافة علمية جديدة بقدر ما أعادت تأكيد ما هو متداول في الأدبيات حول:

- أهمية أمن المعلومات
 - مخاطر الجرائم المعلوماتية
 - الحاجة إلى تحديث التشريعات
- وكان بالإمكان تعزيز القيمة العلمية عبر استخلاص نتائج مقارنة دقيقة أو مؤشرات تشريعية قابلة للقياس.

تكليف

09

ثانياً: نقد توصيات الدراسة

(1) مدى ارتباط التوصيات بالنتائج

أوصت الدراسة بـ:

- ضرورة وجود دليل إرشادي تقني وقانوني.
- تحديث هذا الدليل وتعميمه على المختصين.
- تعزيز النظام القضائي في ظل التحول الرقمي.

غير أن هذه التوصيات لم تُربط بشكل مباشر بنتائج محددة، بل جاءت عامة، مما يجعل العلاقة بين النتائج والتوصيات غير محكمة

ثانياً: نقد توصيات الدراسة

(2) مستوى الواقعية وإمكانية التطبيق

- التوصيات مشروعة من حيث المبدأ، لكنها:
- لم تحدد الجهة المسؤولة عن التنفيذ (وزارة العدل، السلطة القضائية، جهات تقنية)
- لم تضع إطاراً زمنياً أو آليات تنفيذ واضحة.
- لم تبين الموارد القانونية أو التقنية اللازمة للتطبيق.
- وبذلك، تبدو التوصيات إرشادية أكثر منها تنفيذية.

تكليف

09

ثانياً: نقد توصيات الدراسة

(3) درجة التفصيل والتخصص

غابت عن التوصيات:

- الإشارة إلى مواد قانونية بعينها تحتاج إلى تعديل أو استحداث.
 - اقتراح نماذج تشريعية أو تنظيمية محددة.
 - التفريق بين السياق الأردني والمصري في التطبيق.
- وهو ما جعل التوصيات عامة وغير متخصصة رغم خصوصية موضوع البحث.

تكليف

09

ثانياً: نقد توصيات الدراسة

(4) التوازن بين الطموح والقياس

- لم تتضمن التوصيات مؤشرات قياس للأثر ((KPIs، مثل:
- مدى تحسين حماية البيانات القضائية
 - انخفاض جرائم الاختراق
 - أو رفع كفاءة المحاكمة عن بعد.
- مما يصعب تقييم نجاح تطبيقها لاحقاً.

تكليف

09

الخلاصة



تُظهر نتائج الدراسة طابعًا وصفيًا عامًا يفتقر إلى الربط المباشر بأهداف وأسئلة البحث، كما أنها لا تستند إلى أدلة تطبيقية أو تحليل مقارن معمق، مما حدّ من قيمتها الإجرائية. أما التوصيات، فعلى الرغم من أهميتها النظرية وملاءمتها لموضوع البحث، فقد جاءت عامة وغير محددة من حيث آليات التنفيذ والجهات المسؤولة، ولم تُبنَ بصورة محكمة على نتائج واضحة، الأمر الذي يقلل من قابليتها للتطبيق العملي.



Thank You